

ومن هذا المنطلق نستطيع ان نفهم الدوافع الكامنة وراء تصعيد القوى الرجعية استفزازاتها وعملياتها العسكرية المضادة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في هذا الظرف بالذات . فهي في حقيقتها ترمي الى تحقيق هدفين متداخلين متشابكين هما :

١ - خلق الازمات المتلاحقة والمتصلة لحركة المقاومة الفلسطينية ، بغية استنزاف قواها ، وشل فعاليتها العسكرية ، لضعافها تهييها لارغامها على القبول بالشروط الامبريالية الخاصة بالتسوية السياسية الاستسلامية والفاضية بقبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصيغة تنسيقية مع النظام الرجعي الاردني ، في مؤتمر جنيف .

٢ - ضرب الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة تحالفا عضويا وثيقا مع المقاومة الفلسطينية ، لفرض التراجعات عليها ، بعد ان استطاعت ان توسع قاعدتها الجماهيرية بشكل مضطرد ، وبعد ان استطاعت تسديد العديد من الضربات واحراز المزيد من الانتصارات والمكتسبات المصلحة للجماهير اللبنانية

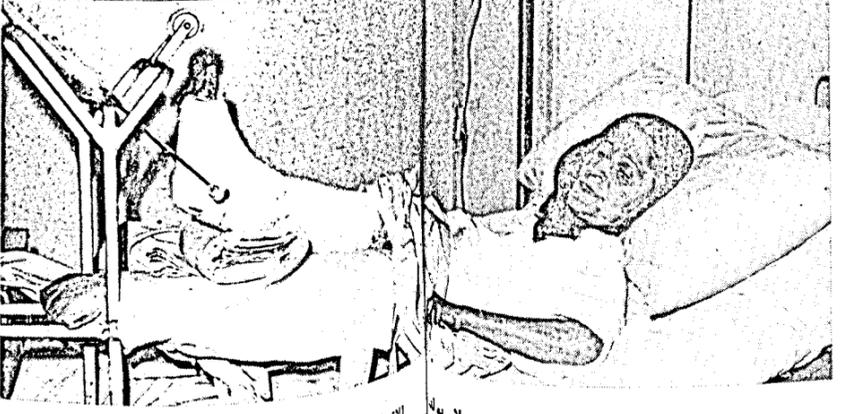
ليس سوى مشروع حرب خامسة ، مشروع لا يولد الا بعملية قيصرية ، ذلك في منطلق الاشياء ومنطق الصراع . فاذا كان تحرير القنيطرة مثلا وقضاء السويس ، قد تطلب حربا مدمرة تدافعت الديابات والطائرات فيها بالالاف ، ناهيك بسلاح النظم الذي هز العالم من اقصاه الى اقصاه ، اذا كان التحرير الجزئي قد تطلب كل هذا الجهد ، فكم يجب ان

يكون الجهد مضاعفا لكي يفرض الكيان الفلسطيني على العقل الاسرائيلي وعلى العالم قبله بطبيعة الحال . فالمعركة الدبلوماسية التي تدور رحاها الان لا تدعو الى التفاؤل وليست هي بالبساطة التي تفكسها المواقف العربية عندما توحى للناس بان كل شيء صار ممكنا ومستطاعا بعد حرب تشرين .

وهكذا يبدو واضحا ، ان بيار الجميل وحزبه بريان ان مسألة اقامة الكيان الفلسطيني مسألة تحتاج الى جهود ضخمة اكثر من تلك الجهود التي بذلت في حرب تشرين . ولهذا ، فان على قيادة منظمة التحرير ان تقدم التنازلات التي لا يمكن ان تكون بالستطلاع اخذها بعين الاعتبار في مسألة التسوية السياسية الاستسلامية ، التي تكفل امن اسرائيل وحدودها ، وتكفل استمرارية الصالح الامبريالية دون اي تهديد . وبما ان التنازلات المطلوبة ، ليس من اليسير الحصول عليها ، فان الفاشيون الكنايب اخذوا على عاتقهم تنفيذ مخطط الامبريالية الامريكية واسرائيل ، لضعاف القبول واستمرار استنزاف قواها لارغامها على القبول بالشروط الامبريالية - الصهيونية - الرجعية قبول تاما .

وبما ان ذلك البيان لم يكن سوى مدخلا لفتنة طائفية وحرب اهلية في لبنان ، وبداية لتفكيكها كثنائية - رجعية امبريالية - صهيونية ، تستهدف تصعيد الحملة باتجاه التصادم مع المقاومة والحزب الوطني اللبنانية ، فقد واجهته الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ومعها الشارع الوطني اللبناني بما يستحقه من حزم وشجاعة .

وتتابعت الاحداث بسرعة ، ووجدت القبول العميلة فرصتها في النظاهرة السلمية التي قام بها صيادو الاسماك في صيدا ، وكانت المجزأة التي ذهب ضحيتها العديد من الابرياء . وما ان اخذت



الزمنة التي نشبت نتيجة الاحداث الدامية تسير باتجاه الانفراج ، بعد ان استطاعت الجماهير الوطنية وار الأمانة واحباط المخطط ، بفضل صمودها وشجاعتها ، حتى عاودت القوى الرجعية الانعزالية الطائفية وعلى رأسها الكنايب - حيث فشلت في دفع البلاد نحو الاقتتال والحرب الاهلية - تحركا مشبوها مغموما لانارة التوتر ، ولمنع تنفيذ المطالب الوطنية

الان . فقد اشار رسميو الامبريالية الامريكية في العديد من تصريحاتهم الى ان الاحداث التي تجري داخل العالم العربي بين الانظمة العربية والمقاومة الفلسطينية حول الكيفية التي سيجري فيها ادخال الفلسطينيين في عمليات التفاوض ، لن تجدي نفعا ، وانهم - اي الامريكين - يعتقدون ان اكثر الطرق فاعلية لجعل هذه العملية تبدأ ، وان تتناول الجانب الفلسطيني من المشكلة الشاملة ، هي اذا امكن جعل التفاوض يجري بين حكومة الاردن وحكومة اسرائيل .

والى جانب ذلك فقد صرح احد الرسميين الاردنيين بعد الزيارة الاخيرة التي قام بها كينسجر الى عمان ، بان كينسجر قد اوضح له بان (التسوية سياسية بدون الملك حسين لن تتم في الضفة الغربية) . لذلك فان تصريحات كينسجر الاخيرة لدى مغادرته عمان حول اشتراك الاردن في مؤتمر جنيف ، واجابته بان « هذا الامر متروكا كلياً الى الاردن » ليس سوى محاولة اظهار الامبريالية الامريكية وكأنها بعيدة عن الترتيبات والخطوات الجارية اتخاذها لاجراء الطلقة الخاصة بشأن

التسوية المقترحة بالنسبة للضفة الغربية . وما يشير بوضوح الى نشاطات الامبريالية الامريكية ومخططاتها الهادفة الى عودة النظام الرجعي الاردني الى مسرح الاحداث السياسية ، لكي يلعب دورا في مسألة التسوية الاستسلامية ، هو الاجراءات التي اتخذها النظام الرجعي الاردني بعد زيارة كينسجر الاخيرة . فقد اصدر الملك حسين مرسوما اجل بموجبه الى موعد غير محدد الانتخابات النيابية التي كان من المقرر ان تجري في شهر آب المقبل . ولم يحدد المرسوم اي سبب للتأجيل ، ولكن يبدو واضحا ان الملك ينتظر بروز دلائل اكثر وضوحا ، حول مصير الضفة الغربية قبل اجراء الانتخابات . وكان الملك قد اصدر مرسوما بحل المجلس النيابي في اواخر العام الماضي عندما اظهر موافقة على قرار مؤتمر القمة العربي الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وفي الواقع لم يتخذ النظام الرجعي الاردني قراراته تلك عن قناعة تامة بصحتها ، لذلك فهو لا يترك فرصة تهر دون ان يؤكد فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة عن اصراره الى العودة ، مستندا الى مواقف الامبريالية الامريكية والصهيونية التي ترى ضرورة اشراك النظام الرجعي الاردني بصورة او باخرى بمسألة التسوية استسلامية .

ومما يرسخ القناعات ، بان خروج النظام الرجعي الاردني من اطار التسوية الاستسلامية بولد غلبة تغرض مسيرتها ، هو تلك التحركات والاتصالات الدبلوماسية التي اجراها ويجريها الاتحاد السوفياتي مع الاردن لاستئناف مؤتمر جنيف . وقد شجعت هذه الاتصالات النظام الرجعي الاردني ، حيث عاود تحركا واسعا على كافة الجهات المحلية والعربية والدولية لضمان وجوده فاعلا ومؤثرا وضروريا في مؤتمر جنيف . وقد توجهت الاتصالات والزيارات بلقاء كينسجر - غروميكو في جنيف في منتصف شهر شباط الماضي . وعلى العموم ، يبدو واضحا الان ، ان الاطراف

التي اضطرت السلطات الرجعية الى الموافقة على بعضها تحت ضغط النهوض الوطني العام الذي اجتاح البلاد بعد الاحداث السياسية ، لكي يلعب دورا في مسرح الاحداث السياسية ، هو الاجراءات التي اتخذها النظام الرجعي الاردني بعد زيارة كينسجر الاخيرة . فقد اصدر الملك حسين مرسوما اجل بموجبه الى موعد غير محدد الانتخابات النيابية التي كان من المقرر ان تجري في شهر آب المقبل . ولم يحدد المرسوم اي سبب للتأجيل ، ولكن يبدو واضحا ان الملك ينتظر بروز دلائل اكثر وضوحا ، حول مصير الضفة الغربية قبل اجراء الانتخابات . وكان الملك قد اصدر مرسوما بحل المجلس النيابي في اواخر العام الماضي عندما اظهر موافقة على قرار مؤتمر القمة العربي الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وفي الواقع لم يتخذ النظام الرجعي الاردني قراراته تلك عن قناعة تامة بصحتها ، لذلك فهو لا يترك فرصة تهر دون ان يؤكد فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة عن اصراره الى العودة ، مستندا الى مواقف الامبريالية الامريكية والصهيونية التي ترى ضرورة اشراك النظام الرجعي الاردني بصورة او باخرى بمسألة التسوية استسلامية .

زالت تحتاج الى تدليل بعض العقبات التي تغترض طريق قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه التنازلات المطلوبة ، فان المحاولات المتصلة ستستمر لتدليلها من خلال العنف المسلح ومن خلال الدبلوماسية المتحركة . فالقوى الرجعية الطائفية العميلة ستواصل محاولاتها الضغط على المقاومة لاستنزاف طاقتها ، والانظمة العربية المستسلمة ستواصل محاولاتها الهادفة الى جر قيادة منظمة التحرير للتسليم بضرورة التنسيق مع النظام الرجعي الاردني بشكل من الاشكال المقبولة ، التي لا تسبب حرجا كبيرا للمنظمة .

الدولية المؤثرة في مسيرة التسوية واحلالها ، تعمل بنشاط لايجاد دور معين للنظام الرجعي الاردني في اطار مؤتمر جنيف يختلف عن الدور المرسوم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي ستكون مهمته تأمين استعادة (استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني) . في حين يتولى النظام الرجعي الاردني بالتنسيق والتعاون مع قيادة منظمة التحرير مهمة التفاوض بشأن الضفة الغربية .

الانظمة العربية المستسلمة بهذا الموضوع ، وهي تبذل جهودا واسمة النطاق للخروج بصيغة مقبولة ومعمولة لا تؤدي الى تفجير الموقف ، ولا الى ظهورها بظهر التخلف عن مقررات مؤتمر الرباط ، التي سهلت لقيادة منظمة التحرير التحرك باتجاه التسوية الاستسلامية من مواقع تبدو وكأنها قوية . ولا شك ان اقتراح النظام السوري اقامة وحدة سياسية وعسكرية فلسطينية - سورية ، ليس الا خطوة تهدف الى احتواء منظمة التحرير الفلسطينية احتواء كاملا ونهائيا من ناحية ، ولحل العضلة الخاصة بالصيغة التنسيقية بين النظام الرجعي الاردني ومنظمة التحرير من ناحية ثانية . . حيث اشار حافظ الاسد ان وفد النظام السوري ومنظمة التحرير الى مؤتمر جنيف سيكون وفدا موحدا .

وفد رجب النظام المصري بهذه الخطوة ، ودعا الى ضرورة « تكثيف التنسيق والتضامن العربي » ، واعرب عن رغبته في الموافقة على توحيد الجهود ، والخروج بصيغة « وفد عربي موحد الى جنيف » . وهذا يوضح تماما المحاولات الجارية ، لادخال النظام الرجعي الاردني طرفا في مؤتمر جنيف ، دون ان يؤدي ذلك الى تحديد مسؤوليات النظام الرجعي الاردني ومنظمة التحرير في التسوية السياسية الاستسلامية في اطار الوفد الموحد .

ولم تقف محاولات النظام المصري عند هذه الحدود ، بل تجاوزتها ايضا ، عندما اقترح السادات في خطابه تمثيل جامعة الدول العربية للفلسطينيين في جنيف ، للخروج من المأزق الذي يعترض طريق تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر .

هذه الصورة بخطوطها العامة تشير الى الترتيبات التي يجري اتخاذها لحل العضلة الاردنية - الفلسطينية في مؤتمر جنيف التسوي . وقد ساعدت هذه الخطوات النظام الرجعي الاردني على التقاط انفاسه مجددا ، والعودة الى ممارسة نشاطات سياسية محمومة واسعة النطاق ، لي لعب دورا في تقرير الوضع السياسي في المنطقة . وبما ان مؤامرة التسوية السياسية الاستسلامية لا زالت تحتاج الى تدليل بعض العقبات التي تغترض طريق قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه التنازلات المطلوبة ، فان المحاولات المتصلة ستستمر لتدليلها من خلال العنف المسلح ومن خلال الدبلوماسية المتحركة . فالقوى الرجعية الطائفية العميلة ستواصل محاولاتها الضغط على المقاومة لاستنزاف طاقتها ، والانظمة العربية المستسلمة ستواصل محاولاتها الهادفة الى جر قيادة منظمة التحرير للتسليم بضرورة التنسيق مع النظام الرجعي الاردني بشكل من الاشكال المقبولة ، التي لا تسبب حرجا كبيرا للمنظمة .

الانظمة العربية المستسلمة تواصل محاولاتها الهادفة الى اجراء التفاوض مع النظام الرجعي الاردني - الفاسطيني في اطار مؤتمر جنيف

التي اضطرت السلطات الرجعية الى الموافقة على بعضها تحت ضغط النهوض الوطني العام الذي اجتاح البلاد بعد الاحداث السياسية ، لكي يلعب دورا في مسرح الاحداث السياسية ، هو الاجراءات التي اتخذها النظام الرجعي الاردني بعد زيارة كينسجر الاخيرة . فقد اصدر الملك حسين مرسوما اجل بموجبه الى موعد غير محدد الانتخابات النيابية التي كان من المقرر ان تجري في شهر آب المقبل . ولم يحدد المرسوم اي سبب للتأجيل ، ولكن يبدو واضحا ان الملك ينتظر بروز دلائل اكثر وضوحا ، حول مصير الضفة الغربية قبل اجراء الانتخابات . وكان الملك قد اصدر مرسوما بحل المجلس النيابي في اواخر العام الماضي عندما اظهر موافقة على قرار مؤتمر القمة العربي الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وفي الواقع لم يتخذ النظام الرجعي الاردني قراراته تلك عن قناعة تامة بصحتها ، لذلك فهو لا يترك فرصة تهر دون ان يؤكد فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة عن اصراره الى العودة ، مستندا الى مواقف الامبريالية الامريكية والصهيونية التي ترى ضرورة اشراك النظام الرجعي الاردني بصورة او باخرى بمسألة التسوية استسلامية .

زالت تحتاج الى تدليل بعض العقبات التي تغترض طريق قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه التنازلات المطلوبة ، فان المحاولات المتصلة ستستمر لتدليلها من خلال العنف المسلح ومن خلال الدبلوماسية المتحركة . فالقوى الرجعية الطائفية العميلة ستواصل محاولاتها الضغط على المقاومة لاستنزاف طاقتها ، والانظمة العربية المستسلمة ستواصل محاولاتها الهادفة الى جر قيادة منظمة التحرير للتسليم بضرورة التنسيق مع النظام الرجعي الاردني بشكل من الاشكال المقبولة ، التي لا تسبب حرجا كبيرا للمنظمة .

هذه الصورة بخطوطها العامة تشير الى الترتيبات التي يجري اتخاذها لحل العضلة الاردنية - الفلسطينية في مؤتمر جنيف التسوي . وقد ساعدت هذه الخطوات النظام الرجعي الاردني على التقاط انفاسه مجددا ، والعودة الى ممارسة نشاطات سياسية محمومة واسعة النطاق ، لي لعب دورا في تقرير الوضع السياسي في المنطقة . وبما ان مؤامرة التسوية السياسية الاستسلامية لا زالت تحتاج الى تدليل بعض العقبات التي تغترض طريق قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه التنازلات المطلوبة ، فان المحاولات المتصلة ستستمر لتدليلها من خلال العنف المسلح ومن خلال الدبلوماسية المتحركة . فالقوى الرجعية الطائفية العميلة ستواصل محاولاتها الضغط على المقاومة لاستنزاف طاقتها ، والانظمة العربية المستسلمة ستواصل محاولاتها الهادفة الى جر قيادة منظمة التحرير للتسليم بضرورة التنسيق مع النظام الرجعي الاردني بشكل من الاشكال المقبولة ، التي لا تسبب حرجا كبيرا للمنظمة .